

يمكن تصنيف الحقوق الى ثلاثة فئات

- ١- الحقوق المدنية والسياسية (حقوق الجيل الأول)
وتشمل الحق في الحياة والحرية والأمن وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية والمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والدين وحرية الاشتراك في الجمعيات .
- ٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (حقوق الجيل الثاني)
وتشمل العمل والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة والمأكل والسكن والرعاية الصحية .
- ٣- الحقوق البيئية والثقافية والتنمية (حقوق الجيل الثالث)
وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية . وعندما نقول ان لكل شخص حقوق إنسانية فأنا نقول كذلك ان على كل شخص مسؤوليات نحو احترام حقوق الآخرين

العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الانسان :-

تعتبر الديمقراطية هي الشكل الوحيد لنظام الحكم السياسي الذي يتوافق مع احترام جميع حقوق الإنسان بفئاتها الخمس (المدنية – السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية) وهذه الحقوق المتنوعة مترابطة مع بعضها وغير قابلة للتجزئة وهي تكمل وتعزز بعضها البعض فاي تطور في أحداها يدعم التطور في الأخرى , فالحقوق المدنية والسياسية تكسب الأفراد وتمكنهم من القدرة على نيل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية , ومعنى ذلك انه لا يريد الناس ان يكونوا مشاركين سلبيين (يدلون بأصواتهم في الانتخابات فقط) بل يريدون ان يكون لهم دور فعلي في القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم , ذلك وان غياب الحقوق المدنية والسياسية يمكن ان يعوق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وان تجاهل هذه الأخيرة يمكن ان يقوض الحريات المدنية والسياسية، فالفقر يقيد حريات الإنسان ويضعف مشاركة في الحياة العامة وهنا يمكن القول ان ضعف الفرص الاقتصادية وتزايد معدلات الفقر والبطالة وتزايد الفجوات بين الأغنياء والفقراء وبين من يملك ومن لا يملك وبين الريف والحضر كلها تشكل عوامل ومصادر ضغط قوية على الديمقراطية وحقوق الإنسان وتخلق حالة من عدم الاستقرار، وهو الأمر الذي يعبر عن مجمل الأوضاع السائدة في العراق ، ولما كان مفهوم الديمقراطية يستمد استمراريته وتطور دلالاته ومعانيه من حركة التطور التاريخي في المجتمع الإنساني ، فالطبيعة الأساسية لاي مجتمع انه دينامي في حركية أفراده في نشاطاتهم المتعددة والمتنوعة التي

تعبّر عنه وتعكس تأثيره على المجتمع في انساقه ومؤسساته وقوانينه ونظامه السياسي واختياراته
الايدولوجي ولما كان الواقع كما تشكل تاريخيا لا يعرف الديمقراطية في اي
مرحلة من مراحل تطوره اي تنعدم فيه الجذور الفكرية والفلسفية للديمقراطية كأسلوب حياة وكنظام حكم، فقد
تميز وضع الديمقراطية في الوطن العربي والعراق جزء منه في الماضي كما في الحاضر بنفي الشريك عن
الحاكم لذلك فان تجديد الفكر العربي ومكوناته المعرفية يكون اليوم أكثر من اي وقت مضى ضرورة وطنية
وحضارية ليس من اجل التقدم وحسب ولكن من اجل الحفاظ على الوجود ذاته فالديمقراطية بمفهومها العام
تتضمن احترام حقوق الإنسان وبناء المجتمع المدني ، كل ذلك يشكل أطارا جديداً في واقع وفكر المجتمع
المعاصر، الأمر الذي يتطلب لنجاح واستدامة التحول الديمقراطي ان تحدث تحولات بنائية وهيكلية شاملة في
مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع بل وفي السيكولوجية الفردية والجماعية معا، وذلك يعني
ضرورة التحرر من الحواجز النفسية أمام التحديث الثقافي والمعرفي والسلوكي وذلك تكسير البنية الذهنية
اللاشعورية التي يتم داخلها تعميم وتثبيت الرؤى الأحادية القمعية والتقليدية اي لا بد من القطع المعرفي مع
الفكر والثقافة ذات النسق الأحادي اللا تسامحي، ولما كان العراق يندرج في إطار مجموعة الديمقراطيات
الناشئة فان بناء الديمقراطية وترسيخ مقوماتها يتوقف على الوعي بضرورتها (وعي الدولة والمجتمع) وذلك
يتطلب قوة وإرادة لتأصيلها في الفكر والثقافة والسلوك وفي المرجعية الحضارية بصفة عامة ، ومعنى ذلك ان
الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق يحتاجان الى تأسيسهما في وعي الأفراد والجماعات ، والى تأسيسهما
في منظومة الثقافة السائدة وأساليب وطرق التنشئة الاجتماعية ومؤسسات التعليم والأعلام والتنقيف، بما
يحولهما الى قناة راسخة وهنا يتم تأصيلهما في السلوك اليومي لجميع الأفراد والتدرب عليها من خلال
ممارساتهم في مؤسسات المجتمع المدني الحديث ،ان تنمية الوعي بحقوق الإنسان أصبحت من أهم مجالات
البحث والدراسة في علم الاجتماع السياسي علاوة على كونه من أهم مجالات التنمية والتحديث في اي مجتم
من المجتمعات خاصة مجتمعاتنا التي تتصف بارتفاع معدلات الأمية وتدني مستويات التعليم والثقافة وضعف
مستويات التحديث والتحضر مقابل تزايد فاعلية البني التقليدية والوعي العصبوي الذي يشكل نقيضا للوعي
الوطني والحداثي ويضعف الانتماء المشترك الى الوطن. وفي هذا السياق يحدد بعض الباحثين في مجال
التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في الدول النامية عوامل عديدة يعتبرها أهم شروط دعائم التحول
الديمقراطي نرصد بعضها وهي :

- ١- ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض معدلات الأمية.
- ٢- النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي .
- ٣- وجود ثقافة تقوم على الوسيلة لا على الأهداف .

٤- رسوخ تراث التسامح والتفاهم ونبذ العنف .

٥- رسوخ فكرة احترام القانون وحقوق الأفراد .

6-الحكم الجيد والشفافية والمحاسبية .

وفي الواقع العراقي تعمل الأحزاب والتنظيمات السياسية على التوظيف السياسي للعصبيات التقليدية من اجل تحويلها الى آلية لتنظيم مصالحها الخاصة ولنجاحها في ذلك تعتمد أسلوب الإقصاء والعنف ويغيب عنها أسلوب الحوار والتسامح وهذه العملية التي تتداخل فيها محددات الوعي والانتماء تقليدياً وحدثاً تخلق ما يسمى بـ ظاهرة التعويم التاريخي للمجتمع اي غياب الركائز والمقومات الأساسية التي تنهض عليها الدولة الحديثة (غياب ركائز التوازن الاجتماعي والسياسي) .ان الديمقراطية هي مسيرة تحول تدريجي مستمر ومتواصل، وليست مفهوماً او نظاماً جاهزاً ومكتملاً يتم نقله من مكان الى آخر، فالعلاقة بين الديمقراطية والواقع مستمرة في التأثير والتأثر المتبادل، ومعنى ذلك ان الديمقراطية تجربة إنسانية تتطور باستمرار جاءت من اجل المحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه، وهي وليدة تحول اجتماعي اقتصادي سياسي وهي لذلك تجربة إنسانية عالمية يمكن الاستفادة منها حسب ظروف ومعطيات كل مجتمع ونحن في العراق بشكل خاص وفي الوطن العربي بشكل عام أحوج ما نكون للديمقراطية من اجل تحسين رصيدنا في مجال حقوق الإنسان ومن اجل تجاوز حالات العنف وعدم الاستقرار ومن ثم تعميق عمليات الاندماج الوطني وحشد الجهود والطاقات لتحقيق التنمية الشاملة. في هذا السياق يمكن القول ان تحديث الدولة والمجتمع يتطلب تنظيم العلاقات والتفاعلات بين الأفراد وفق مبدأ المواطنة المتساوية بكل دلالاتها في الحرية والمساواة والعدالة وهي المرتكزات الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويعني ذلك تأصيل عملية التنظيم الاجتماعي والسياسي وفق محددات تعاقدية وبنهي مؤسسية حديثة ، ومن هنا تعتبر الديمقراطية أطار تنظيمياً للحقوق والحريات وبناء المجتمع المدني.